بسم الله الرحمن الرحيم
ميلاد دولة: ليبيا الحديثة
وثائق تحريرها واستقلالها

المقدمة

ظلت ليبيا بأقاليمها المعروفة - برقة، طرابلس، فزان - جزءا من الإمبراطورية العثمانية القديمة من أواسط القرن السادس عشر إلى أوائل القرن العشرين، عندما غزاها الطليان فى عام ١٩١١، فدخلت من ذلك الحين فى حوزتهم، حيث عقد هؤلاء مع العثمانيين معاهدة صلح فى أوشى لوزان فى ١٨ أكتوبر من العام التالى (١٩١٢) انسحب الأخيرون بمقضاه من ليبيا، وانفرد الليبيون بالمقاومة ضد الاحتلال الإيطالى، ولقد كانت هذه مقاومة صارمة عنيفة استمرت طوال العشرين عامًا التالية فلم تخمد جذوتها إلا بعد أن تكبد الليبيون تضحيات جسيمة. واستشهد بطلهم عمر المختار الذى أسره الطليان ثم أعدموه شنقا فى سلوق فى ١٦ سبتمبر ١٩٣١.

حكم الطليان ليبيا إلى وقت قيام الحرب العالمية الثانية، وهى الحرب التى ما لبثوا أن دخلوها فى يونيه ١٩٤٠ إلى جانب ألمانيا، فألفوا معها محور برلين - رومة، وصارت ليبيا أحد ميادين الحرب الهامة، وظل النضال سجالا بين قوات المحور بها وبين جيوش الإنجليز والفرنسيين من أنصار الجنرال (ديجول) الذين عرفوا وقتذاك باسم (الأحرار) إلى أن لحقت الهزيمة نهائيًا بالطليان والألمان، فارتدوا عن ليبيت بأسرها، وكان خروجهم الأخير من طرابلس الغرب فى يناير ١٩٤٣.

وعند انهزام إيطاليا خضعت المنطقة الشمالية للبريطانيين الذين أنشأوا إدارة عسكرية «مؤقتة» فى كل من برقة وطرابلس، ومنفصلة إحداهما عن الأخرى انفصالا تاما، بينما خضعت المنطقة الجنوبية - منطقة فزان - لحكم

الفرنسيين الذين أنشأوا بدورهم إدارة عسكرية بها، باعتبار أن الفرنسيين هم الذين قاموا بالعمليات العسكرية لتى أخرجت الطليان وحلفاءهم من ههذ المنطقة. وعلى ذلك فقد تجزأت ليبيا بسبب إنشاء هذه الإدارات الثلاث من إنجليزية وفرنسية إلى أقطار منفصل بعضها عن بعض.

وكان سبب إنشاء هذه الإدارات العسكرية «المؤقتة»، أن الحرب كانت لا تزال دائرة ولما ينعقد الصلح بعد مع الطليا، حتى يمكن الفصل فى مصير مستعمرات إيطاليا الأفريقية سواء فى ليبيا أم فى أريتريا أو الصومال، ولذلك كان موضوع مصير المستعمرات الإيطالية السابقة من المسائل التى عنيت بها الدول (أو الديمقراطيات الغربية) المنتصرة فى الحرب عندما شرعت هذه تبحث أمر المعاهدات المنتظر إبرامها مع الدول المنهزمة ومنها إيطاليا ولقد تناول مؤتمر بوتسدام Potsdam من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتى موضوع معاهدات الصلح ضمن ما بحثه من مسائ أخرى بين ١٦ يوليو و٢ أغسطس ١٩٤٥؛ وفى ٢ أغسطس صدر بروتوكول فى برلين، أنشئ بمقتضاه مجلس وزراء خارجية المملكة المتحدة (بريطانيا)، وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية والصين وفرنسا وهم ممثلو الدول الخمس الكبرى، لتحضير مشروعات معاهدات الصلح، وعلى أن يعقد اجتماعه عادة فى لندن، وقد انعقد هذا المجلس للمرة الأولى فى لندن فى ١١ سبتمبر ١٩٤٥ ووالى اجتماعاته بها حتى ٢ أكتوبر، وكان فى أثناء ذلك أن وضع المشروع الأولى لمعاهدة الصلح المزمعة مع إيطاليا. وبين ١٠، ٢٤ ديسمبر من العام نفسه عقد وزراء خارجية بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا اجتماعات عدة فى موسكو، حيث اتخذوا قرارا بأن يوالى نواب وزراء الخارجية اجتماعاتهم فى لندن لوضع مشروع معاهدات الصلح مع: (إيطاليا، ورومانيا، وبلغاريا، وفنلندة)، على أن تقوم الدول الموقعة على شروط الهدنة مع إيطاليا (منذ سبتمبر - نوفمبر ١٩٤٣) بتحرير نصوص معاهدة الصلح النهائية معها.

وفى باريس فى ١٠ فبراير ١٩٤٧ عقدت معاهدات الصلح مع إيطاليا وبلغاريا ورومانيا وفنلندة، ويعنينا منها معاهدة الصلح مع إيطاليا، وبخاصة فيما يتعلق بمصير مستعمراتها الأفريقية السابقة. وقد تضمن الملحق الحادى الحادى عشر لهذه المعاهدة تصريحا صدر فى نفس يوم إبرامها (١٠ فبراير ١٩٤٧) عن دول روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، يتعلق كذلك بمصير المستعمرات الإيطالية السابقة.

فبمقتضى المادة الثالثة والعشرين من المعاهدة، أعلنت إيطاليا تنازلها عن كل حق أو سند لها فى الأقاليم الإيطالية فى إفريقية - أى ليبيا وإريتريا والصومال الإيطالى - ثم نصت هذه المادة على أن تظل تلك الممتلكات السابقة فى ظل إدارتها الحالية - وهى الإدارات العسكرية الإنجليزية والفرنسية السابقة الذكر - وذلك إلى أن يتم البت فى مصيرها وعلاوة على ذلك فقد تعهدت الدولة الأربع - روسيا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا - بمقتضى المادة الثالثة والعشرين ذاتها، بأن تقوم كل منها فى مدى عام من نفاذ هذه المعاهدة بتقرير مصير هذه الممتلكات نهائيًا بالاشتراك فيما بينها، وذلك بالطريقة المقررة فى التصريح الصادر فى نفس اليوم والملحق بالمعاهدة. وأما هذا التصريح فقد تضمن أمورا ثلاثة، أولها: النص على أن الدول الأربع ستقرر المصير النهائى للممتلكات المشار إليها، وأنها ستفصل فى المسائل الخاصة بالحدود، على أن يجرى ذلك كله فى ضوء رغبات السكان ومصالحهم ورفاهيتهم ومصلحة السلام والأمن مع مراعاة مصالح الدول الأخرى التى يهمها الأمر، وأن يتم فى بحر سنة تبدأ من نفاذ المعاهدة. وثانيها: أنه إذا عجزت الدول الأربع عن الاتفاق على مصير أى إقليم من هذه الأقاليم الثلاثة (ليبيا، إرتريا، الصومال) فى خلال سنة من تنفيذ معاهدة الصلح مع إيطاليا، صار عرض الأمر حينئذ على الجمعية العامة للأمم المتحدة حتى توصى هذه «بما تراه فى هذا الشأن»، وقد اتفقت الدول الأربع على

قبول هذه التوصية واتخاذ الخطوات المناسبة لتنفيذها. وأما ثالثها: فهو النص على أن يستمر مندوبو أو وكلاء وزراء الخارجية فى بحث مسألة الفصل فى مصير المستعمرات الإيطالية السابقة، وذلك بغرض عرض توصياتهم فى هذا الشأن على مجلس وزراء الخارجية، كما يقومون بإرسال لجان للتحقيق لأى مستعمرة من مستعمرات إيطاليا السابقة، وذلك بغرض عرض توصياتهم فى هذا الشأن على مجلس وزراء الخارجية، كما يقومون بإرسال لجان للتحقيق لأى مستعمرة من مستعمرات إيطاليا السابقة، وذلك بغرض تزويد المندوبين بالمعلومات اللازمة عن هذا الموضوع وللتأكد من وجهات نظر السكان المحليين.

وجير بالذكر أن معاهدة الصلح مع إيطاليا هذه قد تم التصديق عليها فى ١٥ سبتمبر ١٩٤٧ فصارت نافذة من هاذ التاريخ.

ولقد ترتب على ما تقدم إذًا، أن الإدارات العسكرية التى أقيمت أصلا فى الظروف التى سبق ذكرها بصورة «مؤقتة»، قد امتد أجلها إلى الوقت الذى تقرر الدول الأربع فيه مصير ليبيا نهائيًا، فبقيت الإدارة العسكرية البريطانية فى برقة، وزميلتها الأخرى فى طرابلس، بينما بقيت الإدارة العسكرية الفرنسية فى فزان. ولزم لذلك بقاء هذه الأقاليم الثلاثة منفصل بعضها عن بعض، أى بقاء ليبيا مقطعة الأوصال مجزأة فترة أخرى من الزمن.

وثمة نتيجة أخرى، هى أنه عملا بما جاء فى تصريح ١٠ فبراير ١٩٤٧، وتطبيقا لنصوص معاهدة الصلح التى صارت نافذة بعد التصديق عليها فى ١٥ سبتمبر لم يلبث أن انعقد مجلس نواب وزراء الخارجية بلندن فى ٣ أكتوبر من العام نفسه، وفى ٢٠ أكتوبر قرر إرسال لجنة تحقيق رباعية - أى تضم مندوبين عن الدول الأربع الموقعة على معاهدة الصلح لزيارة المستعمرات الإيطالية السابقة، كما عقد مؤتمرا فى غضون شهر نوفمبر من العام نفسه ١٩٤٧ استمع فيه إلى آراء الدول الأخرى «المعنية بالأمر» وذات

المصلحة كإيطاليا وأثيوبيا ومصر، فيما يتعلق بمسائل تعديل الحدود بينها وبين المستعمرات اليطالية السابقة - ليبيا، إرتريا، الصومال - وتقرير مصير هذه البلدان نهائيًا.

ولقد أدلت مصر أمام مؤتمر لندن بوجهة نظرها فيما يتعلق بمصير المستعمرات الإيطالية السابقة، ومنها ليبيا، كما عرضت مطالبها بوصفها من الدول «المعنية بالأمر» بشأن وجوب تعديل الحدود بينها وبين ليبيا بالصورة التى تمكن مصر من المحافظة على سلامتها فى المستقبل بعد أن أظهرت تجارب الحرب العالمية الأخيرة أن من الخطر بقاء حدودها الغربية ضعيفة وفى مقدور الجيوش الغازية اخترقها فى يسر وسهولة، أضف إلى هذا أن مصر كانت قد أجبرت فى ظروف سابقة على النزول للغير عن أهم مواقعها الاستراتيجية فى خط حدودها الغربية، وقد آن لها حينئذ وقد ساهمت فى هزيمة قوات المحور، أن تسترد عند الفصل فى مستقبل المستمعرات الإيطالية السابقة ما كانت قد خسرته من أراضيها لإيطاليا على الحدود الليبية - المصرة. وكانت مصر قد اعتبرت فى عداد الدول «المعنية بالأمر» منذ أن نجح مسماها من أجل الانضمام إلى مؤتمر الصلح فى باريس فى أغسطس ١٩٤٦ واستطاعت توضيح مطالبها لدى مؤتمر الصلح، ومن قبله لدى مجلس أو مؤتمر وزراء الخارجية ولدى حكومات الدول الخمس: بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين وفرنسا منذ عام ١٩٤٥، وذلك فيما يتعلق بمصير ليبيا (وسائر المستعمرات الإيطالية السابقة) وتعديل حدود مصر الغربية، وكان المبدأ الأساسى الذى تمسكت به مصر أن يكون للشعب الليبى الحق فى تقرير مصيره بنفسه، على أساس أن استقلال البلاد ووحدتها - أى إنشاء دولة واحدة غير مجزءة أو مقطعة الأوصال، ومستقلة ذات سيادة هو المصير الذى سوف ينشده الليبيون عن استفتائهم، وقد ضمنت ذلك كله مذكرتها إلى ملس وزراء الخارجية فى لندن بتاريخ ١٢ سبتمبر ١٩٤٥.

ولم تكن مصر التى تاخمت حدودها ليبيا، ونشأت بين شعبها والشعب الليبى صلات وثيقة مباشرة منذ أجيال عديدة، وخاصة إبان حكم الطليان السابق حيث استمرت ملجأ أمينًا لليبيين ورؤسائهم من بطش الاستعمار الإيطالى الفاشى، هى وحدها التى نشدت الاستقلال والوحدة لليبيا، بل أيدها فى ذلك سائر أعضاء جامعة الدول العربية، التى صدر ميثاقها فى ٢٢ مارس ١٩٤٥، والتى اهتمت بمسألة ليبيا منذ أن تألف مجلس وزراء خارجية الدول الخمس الكبرى لبحث معاهدات الصلح مع إيطاليا وغيرها من الدول التى سبقت الإشارة إليها، فلم تكد تنقضى أسابيع معدودة على تأليف هذا المجلس، حتى كانت جامعة الدول العربية ولما ينقض من عمرها ستة أشهر فحسب، قد بسطيت مطالبها لليبيا، متحدثة فى ذلك باسم الشعب الليبى نفسه الذى يريد الوحدة ويستهدف الاستقلال التام، وأن يجرى استفتاء حر فى البلاد كى يتسنى للشعب الليبى أن يقرر مصيره بنفسه، حتى إذا قال كلمته تأكد لدى الدول صدق ما تذهب إليه (الجامعة) من حيث تصميم الليبيين على تحقيق أمانيهم القومية، ولقد أضافت الجامعة مطلبًا إلى ما تقدم هو انضمام ليبيا - عند استقلالها - إلى جامعة الدول العربية، تلك المطالب بسطتها الجامعة فى مذكرتها إلى وزراء خارجية الدول الكبرى فى ٢٨ سبتمبر ١٩٤٥.

ونحن لا نبغى الآن التبسط فى عرض سياسة مصر أو سياسة جامعة الدول العربية أو جهودها فى سبيل قضية ليبيا فى هذه المرحلة، فسوف يجد القارئ ذلك كله مفصلا فى الفصول التالية، ولكن الذى يعنينا أن مصر وجامعة الدول العربية، قد ظلتا مستمسكين بمبدأ الاستفتاء لا تحيدان عنه - على نحو ما أوضحته مصر لمجلس وزراء خارجية الدول بتاريخ ١٢ سبتمبر ١٩٤٥، ثم أوضحته الجامعة العربية فى مذكرتها السالفة الذكر فى الثامن والعشرين من الشهر نفسه. وهو المبدأ الذى أقرته معاهدة الصلح مع إيطاليا، وتضمنه تصريح ١٠ فبراير ١٩٤٧، ثم عمل به - على نحو ما رأينا -

مجلس وزراء خارجية الدول حينما قرر فى ٢٠ أكتوبر ١٩٤٧، إرسال لجنة التحقيق الرباعية لبحث الحالة واستفتاء ضعوب المستعمرات الإيطالية السابقة فى مصيرهم.

ولقد ترتب على هذا كله نتيجة أخيرة هامة، هى أن (الاستفتاء) المنتظر لن يكون مجديا، بل على العكس من ذلك سوف يكون حتما مؤذيا، إذا أسفر - لسبب أو لآخر - عن غير الأمور الثلاثة التى اشتركت مصر وجامعة الدول العربية فى المطالبة بها لليبيا على اعتبار أنها مقصد الشعب الليبى قاطبة أو أكثريته الساحقة: الاستقلال، الوحدة، الانضمام إلى الجامعة العربية. لقد خيم الاستعمار الأجنبى على ليبيا ثلاثين عامًا طويلة، أعقبها احتلال عسكرى «أجنبى» آخر، استطاع أن يغرس جذوره فى البلاد مدة خمس سنوات تقريبًا، فى أحوال كانت أعنف وأشد قسوة ما عرفته خلال الأعوام السابقة جميعًا: ماديا بسبب أهوال الحرب التى قضت على الأخضر واليابس، وروحيًا، لأن ما حدث من كر وفر واحتلال وجلاء، وما صحب ذلك من تضحيات فى الأرواح والأموال، قد أوهن عزيمة بعض الناس، وزعزع الثقة فى القدرة على ممارسة الاستقلال إذا كان الاستقلال هو مصيرهم، وخيل لفريق آخر أنه لما كانت إمكانيات البلاد معدومة بعد كبوتها الطويلة، والإنجليز قد أخرجوا الطليان المستعمرين وطردوهم شر طردة، ومن المتوقع أن يظلوا أقوياء، ومن المنتظر أن يطول بقاؤهم، ولا سبيل حينئذ إلى تخليص الوطن منهم، وقد عرف عنهم فوق هذا كله أنهم ما غادروا قطرًا حلوا به إلا ببذل الجهد الجهيد على الأقل فى سبيل ذلك - خيل لهذا الفريق أنه قد يكون من الخير كل الخير لو أنهم رضوا باستدامة هذا الاحتلال الأجنبى الجديد تحت صورة من الصور؛ وصاية كانت أم محالفة إذا شئت، بعد استقلال ليس له سوى مظهره، أولئك كانوا من ذلك الحين ولا يزالون إلى اليوم أنصار التحالف مع بريطانيا، ولكن كان هناك فريق ثالث شب وترعرع فى أحضان الاستعمار الإيطالى البائد،

رضيت جماعة منهم بمناصرة الإنجليز لأنهم كانوا أصحاب الحول والطول فى البلاد، و«إدارتهم» قائمة فى برقة وطرابلس، ففى أيديهم الأرزاق والأسلاب والغنائم يوزعونها، ومع هذا فقد ظل هؤلاء فى قرارة أنفسهم يريدون عودة الإدارة الإيطالية السابقة، ثم ما لبثوا أن صادروا يعملون سافرين من أجل تمكين الطليان مرة ثانية من استعمار بلادهم سواء جاء هذا الاستعمار فى شكل وصاية أم محالفة إذا شئت كذلك بعد استقلال صورى، وليس سراً أن الإدارة العسكرية «المؤقتة» البريطانية فى طرابلس منذ أن اتضح لبريطانيا فى هذه المرحلة المبكرة صعوبة ازدراد أقاليم ليبيا الثلاثة لقمة واحدة سائغة، وصح عزمها على الاستمساك مبدئيًا بإقليم برقة على الأقل، كانت هى الأخرى قد دأبت على تشجيع العناصر الموالية لإيطاليا والتى كان معروفًا ومشهوراً أنها تعتمد فى نشاطها على مؤازرة الطليان «المادية» لها. حقيقة طرأ تعديل على خطة بريطانيا فيما بعد بشأن «مصير» طرابلس ذاتها، عندما اتضح لها فى ظروف سوف يأتى ذكرها فى حينها أنه سوف يسهل عليها البقاء فى برقة وطرابلس معا. ولكن حتى فى هذه الحالة ظلت (إدارتها العسكرية المؤقتة) لا ترى بأسًا فى أن يستمر فى نشاطهم أولئك الدعاة الذين يعملون لحساب إيطاليا استرضاء لهذه الدولة الأخيرة، وتخديراً لأعصاب ساستها. فلا تثار عقبات فى طريق بريطانيا قد تحول دون تنفيذ مآربها.

وكان الحال فى فزان، إقليم ليبيا الثالث، لا يقل خطورة عن الحال فى برقة وطرابلس، إن لم يفق عليه، ذلك أن الإدارة العسكرية الفرنسية «المؤقتة» فى فزان كان قد صح عزمها على إدماج هذا الإقليم نهائيًا فى إمبراطورية فرنسا الأفريقية، سواء طالب الليبيون فى برقة وطرابلس، أو طالبت الدو «المعنية بالأمر» وعلى رأسها مصر، أو طالبت جامعة الدول العربية بالوحدة والاستقلال، أو طالب بذلك (الفزارنة) - الفزانيون - أنفسهم. وكان الفرنسيون منذ أن استتب لهم الأمر فى فزان، قد اتخذوا من الإجراءات

الإدارية ما يجعل فزان مرتبطا بممتلكاتهم فى الجزائر، ومنفصلا انفصالا تاما عن سائر الأقاليم الليبية، بل إنهم جعلوا من فزان «صندوقا مقفلا» على غرار ما فعل الطليان بليبيا بأسرها أيام احتلالهم البائد. وكما وجد «واقعيون» - وهو ما وصف به أنفسهم أنصار الوصاية أو المحالفة البريطانية أو الإيطالية على السواء - فى برقة وطرابلس، فقد وجد «واقعيون» كذلك فى فزان يرضون بالوصاية أو المحالفة الفرنسية.

ومما تجدر ملاحظته، أنه ما كان يتفق مع أهداف الدولتين اللتين أقامتا الإدارات العسكرية الثلاث فى ليبيا - أى بريطانيا وفرنسا - أن تسترجع البلاد وحدتها السياسية والإدارية والاقتصادية، وهى الوحدة التى تمتعت بها من أزمنة بعيدة، ما عدا فترات بسيطة أيام الاحتلال لإيطالى لأسباب متصلة بنشاط عمليات الطليان العسكرية ضد الأهلين للقضاء على المقاومة الداخلية الوطنية. تبدو هذه الاتجاهات الانفصالية من أول أيام الاحتلال الإنجليزى - الفرنسى العسكرى المؤقت، حيث أقيمت (إدارات) - أى حكومات - منفصلة حتى فى الإقليمين برقة وطرابلس، اللتين خضعا مباشرة لبريطانيا. وتلك حقيقة جديرة بإمعان النظر، لأن تجزئة ليبيا، والحيلولة دون وحدتها، بقى على الدام أحد الأسس الجوهرية التى قامت عليا سياسة بريطانيا وفرنسا وغيرهما من الدول المناصرة لهما. والكفاح من أجل وحدة ليبيا بقى من جانب آخر دعامة هامة فى برنامج الليبيين الوطنيين من ناحية، وفى برنامج مصر إحدى الدول «المعنية بالأمر»، وجامعة الدول العربية من ناحية أخرى. وكان من المتوقع، وعلى نحو ما حدث فعلا، أن يجنح «الواقعيون» فى الأقاليم الليبية الثلاثة إلى معارضة الوحدة والنفرة منها، والدعوة إلى «الانفصال» أى فصل كل إقليم من الأقاليم الثلاثة عن الآخر فصلا تاما، أو إلى ما صاروا يسمونه إنشاء «إدارات مختارة» أى حكومات محلية فى كل من برقة وطرابلس وفزان، يربط بينها رباط اسمى لا يعدو الاعتراف بإمارة واحدة

- هى الإمارة السنوسية فيحل الاعتراف بالتاج السنوسى رمزا على الوحدة المنشودة والتى لا سبيل - فى اعتبارهم - إلى تحقيقها، محل النظام الحكومى الواحد الذى يجعل من ليبيا دولة موحدة، يزداد تماسك بنيانها بمرور الزمن، وتنمو وتزدهر اقتصادياتها، فلا تهن ولا تضعف، ولا تفسد حياتها، ويتداعى بنيانها.

وثمة ملاحظة لا غنى عن ذكرها، هى أن هذه التيارات جميعها، لم تكن جامعة الدول العربية تجهلها، ولم تكن مصر تجهلها كذلك، أما الجامعة العربية، فلأن أمينها العام وقتئذ (عبد الرحمن عزام) كان رجلا سبق له أن اشترك مع الطرابلسيين فى نضالهم القديم ضد الطليان، ولم يقطع صلته بهم، بل استطاع أن يوثق صلته بعديدين من الطرابلسيين خصوصا الذين نزحوا إلى هذه البلاد فرارا من بطش الاحتلال الإيطالى فى عهد الفاشية، كما أحكم صلاته بغير هؤلاء ممن آثروا البقاء فى بلادهم؛ وزاد من دعم مكانة (عبد الرحمن عزام) فى طرابلس - ونحن لا ندعى أنه كان يحتل نفس المكانة فى برقة أو فى فزان لأسباب سوف يأتى ذكرها فى موضعها - اختياره أمينا لجامعة الدول العربية عند تأسيسها، وكانت هذه منذ إنشائها قبلة أنظار أحرار الليبيين الذين نشدوا تحرير أوطانهم، فتسنى للأمين العام حينئذ أن يعرف معرفة صحيحة آراء الليبيين وأمانيهم ومطالبهم، سواء أكان هؤلاء من الوطنيين الأحرار الذين أرادوا الوحدة والاستقلال (والانضمام إلى الجامعة العربية)، أم كانوا من «الواقعيين» الذين وإن وجدوا من المهارة السياسية، ومن الأساليب «الواقعية» كذلك عدم الاصطدام فى هذه المرحلة المبكرة مع الأحرار الوطنيين، فقد كانوا يعملون لتمكين الإدارة - أى الحكم - الإيطالى السابق من العودة إلى ليبيا، أو يبغون أن توطد بريطانيا أقدامها، ومن المعروف أن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية غدت وقتذاك فيما يتعلق بليبيا المصدر الذى صارت وزارة الخارجية المصرية تستقى منه أكثر معلوماتها.

وأما المشكلة التى واجهتها مصـر وجامعة الدول العربية فى الوقت الذى قرر فيه مجلس وزراء خارجية الدول فى ٢٠ أكتوبر ١٩٤٧، إيفاد لجنة تحقيق إلى ليبـيا - (وإلى سائر المستـعمرات الإيطاليـة السابقة) - لإجراء تحـقيق فى أحوال البلاد السياسية والاقتصـادية والاجتماعية، وللوقوف على آراء الليبيين فى أقاليم ليبيا الثلاثة فى مستقبل أوطنهم، حتى يتسنى الفصل فى مصير ليبيا فى ضـوء ما يبـديه الأهلون من رغبـات، نزولا على الأحكام التى أتت بهـا معـاهدة الصلح مع إيطاليا والتـصريح الذى صـدر يوم توقيعـها (١٠ فـبراير ١٩٤٧)؛ تقول كـانت المشكلة التى وجب على مصر وجـامعة الدول العـربية معالجتهـا هى أن يبدو الأهلون متحدين فى صف واحد وقد جمـعوا كلمتهم على المطالب الثـلاثة التى كان فى تحـقيـقهـا خلاص أوطانهـم: الاستـقلال والوحدة والانضـمام إلى جامعـة الدول العربية. وتلك لم تكن مشكلة هـيئة يسيرة، إذا عـرفنا، على نحو ما سبق ذكـره، مقدار تعدد التيـارات المتضاربة والخفـية ومبلغ أثرها فى حـياة البلاد السيـاسية فى السنوات التى تلت إقـامة الإدارات العسكرية (البريطانية والفرنسية) المؤقتة بها.

ولقد كـان مما أسفر عنه التفكيـر فى أجدى الوسائل التى تكفل توحـيد الصفوف فى ليبيا، وجمع كلمـة الليبيين على المطالب المحددة السالفة الذكر، أن تشكلت فى القاهرة فى غضون شهر مارس ١٩٤٧ - أى بعد مضى أسابيع محددة فحسب من توقيع معاهدة الصلح مع إيطاليـا، هيئة تحرير ليبيا برئاسة الزعيم الليـبى والمجاهد القديم السـيد بشير السـعداوى، على اعتبـار أنه كان لماضى بشير الـسعداوى المجيد فى الجـهاد ضد الاستعـمار الأجنبى فى داخل بلاده ثم بعـد أن غادرها لاجـئًا إلى مصـر وإلى جاراتهـا من الدول العـربية الأخرى، وقد أصـدر عليه الطليان حكمًـا بالإعدام لمقاومتـه لهم - ما يكفل نجاح الدعوة إلى الاتحاد وجمع الكلمة على الاستقلال والوحدة. زد على هذا أن بشير السـعداوى قد أقام الدليل من زمن بعيـد على حنكة سياسية كـبيرة،

عندما أدرك بثاقب فكره منذ أكثر من ربع قرن مضى أن لا سبيل إلى الوحدة وتأليف القلوب بين البرقاويين والطرابلسيين إلا بمبايعة الأخيرين للسيد محمد إدريس السنوسى - جلالة الملك إدريس الأول - بالإمارة على ليبيا. فالسيد بشير السعداوى، كان الزعيم الذى آمن بالوحدة، والذى توقع المسئولون فى مصر وفى دوائر جامعة الدول العربية، أن باستطاعته هو وحده، لمكانته فى قلوب مواطنيه أهل طرابلس خصوصًا، وهم أكثر من ثلثى سكان ليبيا قاطبة، أن يقنع الليبيين بالتحرر من التيارات التحتية المتضاربة، والوقوف أمام لجنة التحقيق جماعة واحدة، تطلب الاستقلال والوحدة والانضمام إلى الجامعة العربية، ثم توقعوا أن نشاطه السابق من أجل الوحدة، ومسماه بشأن بيعة الإمارة فى السنوات الخالية (١٩٢٢) سوف يكسر شوة المعارضة التى بدأت تظهر حتى فى هذه المرحلة المبكرة ضد الوحدة فى برقة ذاتها، طالما أن الزعيم الذى يدعو للوحدة بين مواطنيه قد ارتضى الإمارة السنوسية على كل ليبيا. والحق أن بشير السعداوى لم ير فى تأليف هيئة تحرير ليبيا وتولى قيادتها سوى حلقة جديدة فى سلسلة الكفاح القديم من أجل الاستقلال الوطن وإسعاده، وكان أن بدأت (الهيئة) نشاطها من لحظة تأسيسها.

وكان بعد عامين تقريبًا أن انتقل النضال فى سبيل الاستقلال والوحدة من هيئة تحرير ليبيا إلى المؤتمر الوطنى العام لطرابلس الغرب، بزعامة بشير السعداوى كذلك، وكان لهذا الانتقال أسباب سوف يأتى ذكرها فى حينها. وكان فى أثناء مرحلة هذه النضال الجديدة أن ظفرت ليبيا من هيئة الأمم المتحدة بقرار استقلالها ووحدتها المشهور، الذى أنشأ منها دولة واحدة مستقلة ذات سيادة فى ٢١ نوفمبر ١٩٤٩. ومن المسلم به أن يشير السعداوى وهو يترأس وفد المؤتمر العام الوطنى لطرابلس الغرب لدى هيئة الأمم المتحدة، كان ذا أثر حاسم بفضل ما أبداه من حكمة وأصالة رأى فى فض كثير من الخلافات التى نجمت من تضارب وجهات النظر بين ما يريده الليبيون، وكان

العسداوى يتكلم باسم أكثرية الشعب الساحقة، ويؤيده وفود حكومات الدول العربية والآسيوية الصديقة، وبين ما يريده المتحدثون باسم برقة، ولكنه قد لا يكون معروفا أن بشير السعداوى كان صاحب الفضل كل الفضل فى صدور قرار هيئة الأمم المتحدة بالصورة التى صدر بها، محققا الوحدة والاستقلال للوطن.

لقد توقف بلوغ ليبيا استقلالها وظفرها بوحدتها، بعد فترة الانتقال التى نص عليها قرار هيئة الأمم المتحدة السالف الذكر، ومدتها عامان، على الطريقة التى يجرى بها تنفيذ هذا القرار، ولكن سرعان ما اتضح خلال فترة الانتقال هذه، أن بريطانيا وفرنسا مع اقتراعهما بالقبول على قرار هيئة الأمم فى ٢١ نوفمبر ١٩٤٩، ما كانتا تريدان تحرير ليبيا حقيقة، ومعنى تحرير ليبيا، تمتعها بوحدتها القوية السليمة واستقلالها الكامل القويم، وكانت الإدارات العسكرية البريطانية والفرنسية «المؤقتة»، والتى وجب عليها بمقتضى قرارات هيئة الأمم تسليم إدارة شئون البلاد ونقل ما بأيديها من سلطات إلى أهلها، تمهيداً لإعلان استقلال البلاد فى الموعد المحدد، تبذل قصارى جهدها لضمان تحطيم وحدة البلاد سلفا، وإقصاء العناصر الوطنية الرشيدة عن مهام الحكم قبل أن يحين موعد الاستقلال المنشود. وليس سراً خافياً أن (مجلس ليبيا الدولى) وهو المؤسسة التى أوجدها قرار هيئة الأمم السالف الذكر للإشراف على نقل السلطات وتهيئة ليبيا لاستقبال استقلالها، سرعان ما أصبح بحكم تشكيله من أكثرية لا ترى رأيا يخالف ما تراه بريطانيا أو فرنسا أو الولايات المتحدة الأمريكية، وقد جلس مندوبو هذه الدول الثلاث إلى جانب ممثل واحد عن شعب طرابلس، وآخر عن شعب برقة، وثالث عن شعب فزان، ورابع عن الأقلية الإيطالية بطرابلس، ثم مندوب لإيطاليا، وآخر لمصر، وآخر لباكستان - نقول سرعان ما أصبح هذا المجلس الجهاز أو الأداة التى تسنى بها خلق النظام الاتحادى (الفدرالى)، وتقطيع أوصال البلاد اقتصاديا وسياسيا،

بإنشاء حكومات محلية من هيئات تنفيذية وتشريعية وقضائية - هى الإدارات المختارة التى سبق الحديث عنها فى بداية الكلام - فى كل ولاية من الولايات الثلاث التى اقسمت إليها ليبيا: برقة، طرابلس، فزان، عدا الحكومة الاتحادية الرئيسية بهيئاتها التنفيذية والتشريعية والقضائية، وصار لكل ولاية وال لا تربطه صلة بزميله فى الولاية الأخرى، إلى جانب الملك على رأس (المملكة الليبية الاتحادية)، ولا جدال فى أن نشاط «أكثرية» مجلس ليبيا الدولى الذى جرى على يديه هذا التقسيم وهذه التجزئة قد وجد فى نشاط المؤسسة الأخرى التى جاء با قرار ٢١ نوفمبر ١٩٤٩، ونعنى بذلك مندوب هيئة الأمم المتحدة فى ليبيا ومستشاريه ومعاونيه وخبراته ومن فى عدادهم معينا لا ينضب من التوجيهات والمساعدات، ليس فى إعداد (المشروعات الدستورية) والخطط «الفنية» لنقل السلطات وتهيئة الليبيين لممارسة شئونهم بأنفسهم فحسب، بل أيضًا فى توجيه - ولقد كان هذا توجيهنا ذا أثر بالغ على نحو ما سيأتى ذكره - الهيئات الأخرى التى تولدت بإرادة منفذى قرار ٢١ نوفمبر ١٩٤٩ ومفسر به، بزعم تمثيل الشعب نزولا على قرار ٢١ نوفمبر نفسه الذى نص على أن يقرر دستور لليبيا بما فيه نوع الحكومة ممثلو السكان فى الأقاليم الثلاثة، مجتمعين ومتشاورين فى هيئة جمعية وطنية.

ولم يكن وضع الدستور الاتحادى إلا خطوة لا مناص من أن تتلوها خطوة أخرى، هى إقصاء العناصر الوطنية وتشريد الأحرار ومحاربة زعامة بشير السعداوى الذى صار لدى الشعب الليبى قاطبة علما على الوحدة والاستقلال، ولم يكن الغرض من ذلك سوى تأليف (الحكومة) - أو قل الحكومات - التى سوف تتسلم إدارة الحكم عند إعلان الاستقلال رسميا من أولئك «الواقعيين» الذين تحدثنا عنهم فى صدر هذا الكلام، وتألفت حكومة محمود المنتصر، التى عملت على نفى الأحرار وسجن الوطنيين وتشريدهم فى طرابلس خصوصا. ثم أجرت هذه الحكومة الانتخابات، ولم تكن

انتخابات، ولا نستطيع وصفها بالزيف، لأنها لم تجر إطلاقا فى سائر أنحاء ولاية طرابلس - بيت القصيد - لأن بها أكثرية سكان ليبيا، ولأن أهلها يدينون بزعامة بشير السعداوى الوطنية - بل أعد شباط الحكومة المشرفين على الانتخاب قوائم بأصوات كتبوا أسماء أصحابها بأنفسهم. ودارت رحى معارك «عسكرية» صحيحة، كان الشعب - وهو الأعزل دائمًا - ضحية الجند والشرطة المسلحين فيها من إنجليز ومحليين بالقنابل والرشاشات. حدث هذا فى يومى ١٩، ٢٠ فبراير ١٩٥٢، وفى صبيحة يوم ٢٢ فبراير أرغمت السلطات الزعيم وشقيقه السيد نورى السعداوى وله نصيب معروف فى الجهاد الوطنى منذ أربعين عاما ونيف، على مغادرة البلاد.

ولكن ماذا كانت النتيجة؟ لم تكن سوى ما هدفت إليه بريطانيا دائمًا منذ أن بدأ تشكيل الإدارات العسكرية المؤقتة فى ليبيا عام ١٩٤٣: إخضاع ليبيا لسلطانها والسيطرة على مقدراتها ومصيرها، بربطها بعجلة الاستعمار أو النفوذ البريطانى عسكريًا وسياسيًا واقتصاديًا، ولم تذهب جهودها سدى، تلك الجهود التى بذلتها على وجه الخصوص منذ صدور قرار هيئة الأمم المتحدة فى ٢١ نوفمبر ١٩٤٩ باستقلال ليبيا ووحدتا لإبطال أثر هذا القرار، وإبقاء ليبيا مفككة مجزأة لا قدرة لا على النهوض والانتعاش الاقتصادى، وإخضاعها للنفوذ البريطانى الأمريكى، واتخاذها ثكنة عسكرية لبريطانيا وحلفائها؛ وجعل الاستقلال بسبب هذا كله أقصوصة إن دلت على شىء فإنما تدل على مدى التطور الذى طرأ فى الزمن الحاضر على الأوضاع السياسية، والذى يريد أن يقرن الاستقلال بالاحتلال، ويدعى صون السيادة العليا لدولة تابعة قد تقيدت حتى حقوق سيادتها الداخلية، فلا تملك ممارسة شئونها الخاصة بها من غير قيد أو شرط. ذلك أن (الحكومة) الفدرالية أو الاتحادية التى أقامها «الواقعيون» فى ليبيا لم تلبث أن عقدت معاهدة «صداقة وتحالف» مع بريطانيا فى ٢٩ يوليو ١٩٥٣، ثم «اتفاق» صداقة وعون مع الولايات

المتحدة الأمريكية فى ٩ سبتمبر ١٩٥٤، ثم معاهدة صداقة مع فرنسا فى ١٠ أغسطس ١٩٥٥. ولقد حققت على وجه الخصوص المعاهدة مع الإنجليز جميع الأغراض التى سلف ذكرها والتى ظلت بريطانيا طوال السنوات العشر الماضية تبذل كل ما وسعها من ةهد وحيلة لبلوغها.

***

أما بعد، فإن الغرض من الكتاب الذى بأيدينا، إنما هو إظهار حقيقة التطورات التى طرأت على قضية ليبيا، منذ أن بدأ التحضير لهذه القضية عقب توقيع معاهدة الصلح مع إيطاليا فى ١٠ فبراير ١٩٤٧، إلى الوقت الذى أبرمت فيه المعاهدة الليبية البريطانية فى ٢٩ يوليو ١٩٥٣ ثم المعاهدة الليبية الأمريكية فى ٩ سبتمبر من العام التالى؛ ثم المعاهدة الليبية الفرنسية فى ١٠ أغسطس ١٩٥٥ وذلك بحث إلى جانب أنه دراسة حية لأساليب الاستعمار الغربى فى إحدى مناطق الشرق الأوسط، فهو سوف يكشف القناع عن حقائق كثيرة متصلة بوقائع معينة فى قضية ليبيا لم تتح الفرصة قبل اليوم لبيانها. ولعل من أهم هذه الحقائق ما هو متصل بالأسباب التى جعلت جهاد الوطنيين الأحرار ونجاحهم فى الظفر بقرار الوحدة والاستقلال لوطنهم يذهب هباء منثوراً، ليتسلم قيادة البلاد حفنة من «الواقعيين» يسيرون بها إلى مواطن التهلكة، ولعل من أهم الحقائق التى سوف تتضح لنا كذلك من ثنايا قضية ليبيا، أن الشعوب إذا صمدت فى النضال من أجل حريتها، واختفى من صفوفها «الواقعيون» الذين لا يتورعون عن الخروج على إجماع الأمة، نالت بغيتها. وأما إذا لمس الاستعمار ثغرة فى صفوفها، ووجد من يرضون بالتعاون معه، فإنه لن يتحقق لها شىء من آمالها وأمانيها القومية.